حوليات آداب عين شمس (عدد خاص 2019)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

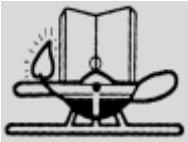

كلية الآداب

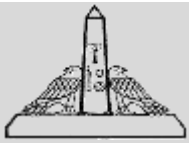

جامعة عين شمس

الأبنية الصرفية بين الفارابي وابن القطاع في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

محمد طارق محمد عبد العزيز النجَّار

معيد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب- جامعة عين شمس

المستخلص

يدور هذا البحث في فلك البحوث الصرفية التي تتخذُ من الأبنية الصرفية موضوعًا لها ، فقد تحدَّثَ علماء اللغة في كُتُبهم بدءًا من سيبويه على أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، مُفصِّلين القول فيها وفي عددها و النادر منها والشائع، وقد جاء إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ) فوضع أولَ مُعْجَمٍ مُرَتَّبٍ بحسبِ الأبنية الصرفية ، فوضع فيه الكثير من مفردات اللغةِ (أسماءٍ وأفعالٍ ومصادرَ) ورصدها تحت أبنيتها الصَّرفية بنظام مُعَقَّدٍ مُحْكَمٍ، ولكنَّه لم يأتِ على جميع أبنية اللغة، فتركَ أكثرَ مما جمعَ، وجاء بعدَهُ كثيرٌ من علماءِ اللغة فألَّفُوا في الأبنية وأنواعها وأعدادها، ولكن ابنَ القطَّاع الصقلي(ت 515هـ) ألَّفَ كِتابًا في الأبنية، وذكرَ في خُطْبَتِهِ أنَّه لم يجدْ من اللغويين من أحصى عدد الأبنية، فأرادَ أن يأتي على جُمْلَتِها، وأن يذكرَ ما تركهُ السابقون من اللغويين، فنَقَّرَ ومَحَّصَ وجمعَ، ووصل عددُ الأبنية عند نحو خمسمائة وألف بناء للأسماء والأفعال والمصادر - علي حدِّ قوله، وهو عددٌ كبيرٌ مقارنة بالفارابي الذي لم تتجاوز عدد أبنيته أربعمائة بناء.

وقد وزانَ الباحثُ بين أبنية ابن القطَّاع وأبنية الفارابي، مُحاولًا البحثَ عن أسباب هذه الزيادة الهائلة ، وتوصَّلَ إلى عددٍ من الأسباب؛ منها ما يتعلقُ بالمنهج الذي اتَّبعهُ كلا العالمين ، ومنها ما يتعلق باستخدام ابن القطَّاع لرؤيته الخاصَّة في مسائل صرفية مخالفًا جمهور اللغويين ، فقد توسَّعَ في استخدام لغاتِ العربِ المختلفة في الكلمة الواحدة ممثلًا لكلِّ لغة ببناءٍ خاصٍّ بها، وكذلك توسَّعَ في استخدام الكلمات الأعجمية، وأدخلها إلى الأبنية العربية بالمخالفة لقواعدِ التعريبِ، وكذلك فقد كانت له رؤيته الخاصَّة في استخدام مواضع حروف الزيادة داخل الكلمة فولَّدَ أبنية غريبة مثل (فعَلوس، وفِعْلان، وفَعَلُوفٍ...إلخ)، ولم يتوقف ابن القطَّاع عند هذا الحد، فواصلَ تعدِّيهِ على الثوابت الصَّرفية، فوضع تعريفاتٍ للاسم الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي ؛ بغرض خدمةِ غرضِهِ في الإكثار من عدد الأبنية.

وقد رصدَ الباحثُ هذه الأسباب، وحاول نقدَها في ضوءِ الجهودِ اللغوية ، المتمثِّلةِ في مؤلفات اللغويين القدامى والمُحْدَثين، ليكون النقدُ مبْنيًّا على أُسسٍ علميَّةٍ، والله المُوَفِّقُ والمُسْتَعانُ...

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس 2019.

المقدمة

بسم الله، والصلاة والسَّلام على رسول الله، سيدنا محمد، وعلى آلِهِ وصحبه ومن والاهُ، وبعد...

فمن خلال الموازنة بين أبنية الأسماءِ والأفعال والمصادر بين الفارابي في معجمه (ديوان الأدب)، وابن القطّاع الصقلي في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) اِتَّضِحَ أنَّ عددَ الأبنية عند ابن القطّاع فاقَ عددَها عند الفارابي ، وقد رصدَ الباحثُ بعضَ أسبابِ زيادة عدد الأبنية عند ابن القطّاع؛ فكان منها : اعتمادُه على لغات العربِ المختلفة في الكلمة الواحدة نحو كلمة (إصْبع) فذكرَ فيها ثماني لغات، لكل لغة بناءٌ مختلف؛ فجَعَلَ للكلمة الواحدة ثمانية أبنية، وكذلك كلمة (مَنْجَنيق) فذكرَ فيها ست لغات في ستة أبنية مختلفة... وهكذا.

وكذلك اعتمادُه على المُعَرَّبِ والأعجميِّ في أبنيته ، في الوقتِ الذي عَقدَ فيه بابًا في كتابه تحت عنوان (باب ما أعربت العرب من الأسماء الأعجمية وألحقته بأبنيتها) يقول في أوله:" اعلم أن العرب يُلحقون الاسم ببناء كلامهم، وربما غيروا منه ما ليس من حروفهم، وربما غيروه ولم يلحقوه بأبنيتهم، وربما تركوه على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم. ومما غيروه وألحقوه ببناء كلامهم: دِرْهَم ودِينار ودِيبَاج وبَهْرَج وجَوْرَب وإسْحق ويعقوب... "[1] فبالرغم من أنَّه مَيَّزَ بين ثلاثة أنواع من الأعجمي، فإنَّه عَدَّ في أبنيته النوع الثاني (ما غيَّروه ولم يُلحقوه بأبنيتهم؛ مثلُ: إبْرَيْسَم، وإسماعيل) والنوع الثالث (ما تركوه على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم؛ نحو: خُرَسان وكُرْكُم..) فكانَ مُتَسَاهِلًا في التعامل مع الأعجمي أشَدَّ التَّساهُل على النقيض من الفارابي الذي كان أشدَّ حِرصًا في استخدام المُعَرَّبِ والأعجمي في كتابه، وكان يشير في كل موضع يذكرُ فيه كلمة أعجمية إلى أعجمية تلك الكلمة.

كما أنَّه لجَأَ إلى حيلةٍ لغوية من أجل زيادة عدد أبنيته، وذلك بأنْ عدَّ حركة حرفِ الإعرابِ (الحرف الأخير من الكلمة) من البناء، ففرَّقَ بين المنصرف(المعرب) وغير المنصرف (المبني) من الأبنية؛ نحو:(فعْفَالٍ: جَرْجَارٍ، وفعْفَال: عَرْعَارٍ)[2] وكذلكَ (فُعْلُ: قُطٌّ، وفُعْلَ: شُبَّ ودُبَّ، وفُعْلٍ: دُبٌّ وحُبٌّ...)[3] واستطاع من خلال هذا التمييز أن يُوَلِّدَ أبنية كثيرة، مُخالِفًا جمهور اللغويين في عدِّ حركة الحرفِ الأخير من بناء الكلمة.

وقد مَهَّدَ ابنُ القطّاع لنفسه طريقًا خِصْبًا لزيادة عدد الأبنية، من خلال مخالفته لما اتفقَ عليه جمهور اللغويين بشأن بعض مواضع حروفِ الزيادة في الكلمة؛ فالسين لا تُزادُ إلا ثانية في وزن (اِسْتَفْعَلَ ومُشتقاتِه)[4]، فجعلها زائدة في الاسم : ثانية في الحَسْجَلَة ، وثالثة في عُبْسُور ، ورابعة في دِفْنِس، وخامسة في خُلابس، وسادسة في خَنْدَريس ، وفي الفعل في خَلْبَسَ وأسْطاعَ وفي استفعلَ وما تَصَرَّفَ منه[5]، وهكذا فعَلَ في بعض الحروف الزائدة المجموعة في (سألتمونيها).

وغير ذلك من الطُرُق التي استخدمها ابنُ القطّاع في زيادة عدد الأبنية ليُحَقِّقَ رغبته في أن يكون كتابه جامعًا للأبنية التي تركها سابقوه، بغضِّ النظرِ عن الأسباب التي دفعت هؤلاء السابقين إلى أن يتركوا هذا الأبنية، أو مدى صحَّة هذه الطُرُق.

وفي هذا البحث الموجز سوف يقفُ الباحثُ على أبرز تلك الأسباب بالتحليل والتدقيق، مُسْتَنِدًا على جهودِ اللغويين القدماء والمحدثين في الدرس اللغوي؛ إذ لا يصحُّ الفصلُ بين الفكر اللغوي القديم والحديث، ولكن هناك تماسكٌ وتواصُلٌ وتكاملٌ بين القديم والحديث ، وسوف ينقسم الحديثُ على خمسة مباحث:

1. أثَرُ اللهجاتِ العربية واختلافِ خصائصها في أبنية ابن القطّاع والفارابي.
2. أثَرُ الأعجميِّ والمُعَرَّبِ في أبنية ابن القطّاع والفارابي.

3. أثرُ حروفِ الزيادة ومواضعها في الكلمة في أبنية ابن القطّاع والفارابي.
4. حركةُ حرفِ الإعراب وأثرُها في زيادة عدد أبنية ابن القطّاع.
5. تعريفات ابن القطّاع لأنواع الاسم والفعل وأثرها في الأبنية.

المبحث الأول
(أثرُ اللهجاتِ العربية واختلافِ خصائصها في أبنية ابن القطّاع والفارابي)

إنَّ اللغة كائنٌ اجتماعيٌّ يحيا في المجتمع برفقة الجماعة اللغوية يتأثرُ بها ويؤثّرُ فيها، ومع انتشار اللغة، واتّساع الرقعة الجغرافية التي تعيش فيها تلك الجماعة، تحدثُ بعضَ التَّغَيُّرات في اللغة؛ منها الصوتي والصرفي والدلالي ...إلخ، هذه التَّغَيُّرات تكون نتيجة عددٍ من العوامل ؛ منها الحواجز الطبيعية بين جماعتين لغويتين تتحدثان اللغة نفسها؛ كالأنهار والجبال والصحراء...إلخ، ومن هنا تنشأ بعض الخصائص المميزة للغةِ كلِّ جماعة أو قبيلة وتتطور هذه الخصائص حتى تصبحَ لهجة ، تُمَيِّزُ كلَّ قبيلة أو جماعة لغوية عن غيرها.

فاللغة –إذن- " نتاجٌ اجتماعيٌّ ووليدة البيئة التي تحيا فيها، فالمجتمع المتحضِّرُ يُفضّلُ الخفيف من الأصوات، والمجتمع البدوي يفضل الثقيل منها، فالكسرة – لرقتها- مناسبة للحضر، وهم بيئة الحجاز، والضمة - لخشونتها- مناسبة للبدو وهم التَّميميُّون وعلى هذا الواو والياء..."[6].

واللغة أعمُّ من اللهجة، لأن اللغة الواحدة تَضُمُّ أكثرَ من لهجة، والعكس غيرُ صحيح " فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة بين العام والخاص"[7]، ومن عادة العرب أن يُطلِقوا مصطلح (اللُّغة أو اللَّحن) للدلالة على (اللَّهجة)، وكانوا يُعَبِّرونَ عن اللُّغة – بالمعنى المعروف الآن- بكلمة (لسان) ؛ فيقولون: لسان الحبشة، ولسان الروم...إلخ، وقد وردت كلمة اللسان في القرآن الكريم بمعنى اللغة في كثيرٍ من المواضع؛ منها قوله – تعالى :" وإنَّهُ لَتنزيلُ رَبِّ العَالمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ المُنذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ (195)"[8]، وقوله- جلَّ شأنُه:" ولقدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ (103)"[9].

وقد ذهب بعضُ الباحثين إلى أنَّ اللغات السامية ما هي إلا لهجات تطورت عن اللغة الأم وهي اللغة العربية، بوصفها أقدم اللغات، وصاحب هذا المذهب هو الدكتور محمد بهجت قبيسي في كتابه (ملامح في فقه اللهجات العربيات)، فهو يقصدُ بـ(اللهجات العربيات) اللغات السامية من الأكادية حتى السبئية، ولا يقصد (اللهجات العربية) من لغة تميم وهذيل...إلخ، فمصطلح اللهجات اتَّسعَ اتساعًا كبيرًا كما نرى[10].

وقد اختلف العلماء في حُجِّيَّةِ لغات العربِ في القياس والاستشهاد بها ، فمنهم من رأى أنَّ لغات العرب جميعِها حُجَّةٌ ، وعلى رأس هذا الفريق أبو الفتح عثمان ابن جني، فقد ضربَ بابًا في الخصائص بعنوان (باب اختلاف اللغات وكلها حُجَّة) تحدثَ فيه عن سعة القياس تبيح للعرب ذلكَ ؛ يقول:" اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويُحْتَذى إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من وسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدُّ أُنْسًا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا، أوَ لا ترى إلى قول النبي - صلى الله عليه وسلم:(نزل القرآنُ بسبع لغاتٍ كلّها كافٍ شافٍ)"[11].

وفي نقدِ هذا المذهب يقول د صبحي الصالح:" ... وعلى هذا الأساس من تساوي جميع اللهجات العربية في جواز الاحتجاج بها، لم تكن ثمة بواعث قوية تحمل القدامى على العناية باللهجات عناية خاصة، فوقعوا في كثيرٍ من التناقص حين استنبطوا قواعدهم النحوية والصرفية من كل ما روي عن القبائل..."[12] فالنقد الموجَّهُ لرأي ابن جني، وابن فارس، وغيرهما من اللغويين الذين يتوسعون في مسألة حُجِّيَّة لغات العرب ، أنَّهم أقحموا على

اللغة الفصحى ما ليس فيها من خصائص اللهجات المتباينة، فجعلوا اللهجات بمنزلة الفصحى، وهاجموا كلَّ من قالَ بشذوذ بعض اللغات ، فهؤلاء اللغويون " ...لشعورهم بعدم توافرهم على دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة عميقة- كانوا يتخلصون من اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعًا في جواز الاحتجاج بها، بعد الاكتفاء بإشارات عابرة مبثوثة في كتب الرواية واللغة، إلى بعض تلك اللهجات..."[13].

وربما كان ابنُ فارس أحرصَ من ابن جني في تقييم لغات العرب من حيثُ الجودة والرداءة ، فقد تحدَّثَ عن أفصح لغات العربِ؛ فيقول:"... أجمَعَ علماؤنا بكلام العرب، والرُّواةُ لأشعارهم، والعلماءُ بلُغاتهم وأيامهم ومَحالّهم أن قُرَيشاً أفصحُ العرب ألسنةً وأصْفاهم لغةً ... وَكَانَتْ قريش، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورقَّة ألسنتها، إذَا أتتهُم الوُفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع مَا تخيّروا من تِلْكَ اللغات إلى نَحائرهم وسَلائقهم الَّتِي طُبعوا عَلَيْهَا. فصاروا بذلك أفصح العرب ألا ترى أنك لا تجد فِي كلامهم عَنْعَنَة تَميم، ولا عَجْرفيّة قَيْس، ولا كَشْكَشَة أسَد، ولا كَسْكَسة رَبيعة، ولا الكَسْر الَّذِي تسمَعه من أسدَ وقَيْس مثل: "تِعلمون" و"نِعلم" ومثل "شِعير" و"بِعير"؟"[14] وكذلك فقد صَنَّفَ بعضَ لغات العرب تحتَ باب (اللغات المذمومة)[15]، وإن كانَ لا يرى في ذلك مانعًا أن تكون هذه اللغات حجَّة " وهي - وإن كَانَتْ لقوم دون قوم- فإنها لما انتشرت تَعاوَرَها كلٌّ"[16].

أمَّا ابنُ القطّاع فيبدو أنَّه كان من أنصار مذهب ابن جني في التَّوسُّع والتَّساهل في استخدام لغات العربِ، وعدِّها جميعًا حُجَّةً، فقد لفت انتباهَ الباحثِ- في الفصل السابق- كثرةُ تكرار كلمة (لغة) عند ابن القطّاع ، واللغة يقصدُ بها اللهجة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد استطاع ابن القطّاع أن يستثمرَ لغات العربِ في الكلمة الواحدة ليولّدَ بذلك عددًا من الأبنية غيرَ قليل؛ فكان يروي الشاذَّ والنادر، ولم ينسُبْ هذه اللغات إلى القبائل المُتَكلّمَةِ بها، وربما لم يذكر إلا مثالًا واحدًا على البناءِ ، وهذا كثير الورود عند ابن القطّاع.

أمَّا الفارابي، فلم يعتمد على النادرِ والشاذِّ من لغات العربِ، ولم يتوسَّعْ تَوَسُّع ابن القطّاع، فلم يذكر إلا المتواتر في كتبِ اللغويين، والموثوق فيه من لغات العربِ، لذلك قلّتِ الأبنية المعتمدة على لغات العربِ عند الفارابي مقارنة بابن القطّاع.

فمن خلال الإحصاء في الفصل السابق ، نلاحظ تكرار كلمة (لغة) في أربعٍ وثمانين مرَّة؛ أي في أربعة وثمانين بناء مُخْتلِفًا عند ابن القطّاع، ونحو ذلك العدد من الأبنية التي وضعها ابن القطّاع على أمثلة مختلفة للكلمة الواحدة، ومن ذلك كلمة (أصبع) فقد ذكر ابنُ القطّاع فيها تسع لغات، في تسعة أبنية (أَفْعَل، أُفْعُل، إفْعِل، أفْعُل، أفْعِل، إفْعَل، إفْعُل، أُفْعَل، أُفْعُول)، أمَّا الفارابي فلم يذكر منها إلا خمس لغات هي (أصْبع، وإصْبَع ، وأُصْبَع ، وأُصْبُع) فزادَ ابنُ القطّاع (أَصْبَع ، وأَصْبُع ، وإصْبع، وأُصْبُوع) وابن القطّاع أو الفارابي لم يَنْسُبا هذه اللغات إلى قائليها.

إنَّ ابنَ القطّاع شُغِلَ بالجمعِ أكثرَ من اشتغاله بالتحليل والتدقيق، فهو في ذكره للغات المختلفة في كلمة (أصبع) مثلًا، لا يُعلّقُ على تلك اللغات المختلفة؛ من حيثُ جودتها أو رداءتها، ولا يُقدِّمُ للقارئ أية إشارة عن تطور اللهجات أو ما إلى ذلك من الإشارات والتحليلات والآراء الصرفية.

ويعرضُ الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس لرأيه في اختلاف اللغات في الكلمة الواحدة ، فهو يرى أنَّ المعاجمَ العربية القديمة تعجُّ بالكلمات التي أجازوا فيها أكثر من صيغة واحدة ، وتحدَّثَ عن كلمة (أصبع) وأنَّ للعربِ فيها عشرَ لغاتٍ، وهو يرى أنَّه من الممكن أن تكون

بعضُ هذه اللهجات أو اللغات من وضع الرواة مثل (إصْبُع، وأصْبع) وحجتُهُ في ذلك :" ... أنَّ الانتقال من كسْرٍ إلى ضمٍّ أو العكس مما كانت العربُ تنفرُ منه بصفة عامة..."[17].

أمَّا عن باقي اللغات في كلمة (أصبع) فيقول د. أنيس :"... يمكن إرجاع بقية لهجات هذه الكلمة إلى ثلاثة أنواع من القبائل : قومٌ يؤثرون البدء بالهمزة مفتوحة ، ولكنهم يختلفون في حركة الباء فبعضهم يؤثر ضَمَّها، والآخرون يؤثرون كسرها، فقبيلة كانت تقول" أُصْبُع" وأخرى كانت تقول "أَصْبِع" ، ثم تطورت لهجة كل منهما إلى " أَصْبَع" للانسجام بين الحركات في الكلمة.

وهناك قبائل كانت تؤثر البدء بالهمزة مكسورة ، ولهجة هذه القبائل كانت " إِصْبَع" ثم تطورت إلى " إِصْبِع" للانسجام بين الحركات.

أمَّا القبائل الأخيرة، فقد آثرتْ فيما يظهر، ضمَّ الهمزة فجاءت لهجتها الأصلية "أُصْبَع" ثم تطورت لانسجام الحركات إلى "أُصْبُع". ولعلَّ هذه اللهجات الأخيرة كانت من اللهجات التي تقف بالتضعيف؛ أي إنها تجعل النبر على المقطع (بُعْ). ونبر المقطع الأخير يؤدي إلى أحدِ وجهين: إمَّا تضعيف العين أو إطالة الحركة قبلها؛ مما أدَّى إلى الصورة الأخيرة وهي أُصْبُوع"[18].

فالدكتور أنيس يحلّلُ لغات العربِ في كلمة (أصبع) على أساس التطور الصوتي، والمماثلة الصوتية، أو الانسجام الصوتي بين الحركات في البناء الواحد، فهو بذلك التحليل يضع ترتيبًا زمنيًّا لاستخدام اللهجات – وإن لم يُصَرِّح بذلك- ولكنه لا يوضِّحُ أيًّا من هذه الأصناف الثلاثة من القبائل كان الأسبق، وأيَّهم كان أكثرَ تطورًا؛ فقد قسَّمَ القبائل من حيثُ نطق الهمزة إلى ثلاثة أنواع؛ الهمزة المفتوحة، والهمزة المكسورة، والهمزة المضمومة؛ فأيُّ اللهجاتِ أكثر تطورًا؟

أمَّا قديمًا فقد كان ابنُ السِّكِّيت على دراية واسعة بدقائق لغات العرب، فنجده يقول:"... وتقول: هي الإِصْبَعُ، فهذه اللغة الفصيحة، وقد قالوا: إِصْبَعٌ وأُصْبَعُ وأُصْبُعٌ"[19]، فهو يرى أنَّ (إِصْبَع) هي الفصيحة، وكلام ابن السكيت هذا يتعارض مع ما يراه الدكتور أنيس من التطور في لهجة القبائل التي كانت تبدأ بالهمزة المكسورة، فغاية التطور في لغة من يبدأ بكسر الهمزة (إِصْبِع) بناءً على فكرة المجانسة بين الحركات. فرأي الدكتور أنيس في تطور (إِصْبَع إلى إِصْبِع) يتعارضُ مع الاستعمال اللغوي الفصيح كما وردَ في التراث.

إنَّ اختلافَ اللهجات العربية، وتساهلَ اللغويين القدماء في الاحتجاج بتلك اللغات أدَّى إلى توليدِ أبنية صرفية كثيرة، وقد يكون للبناء مثالٌ واحدٌ فقط ، هذا الأمر الذي استغلَّه ابنُ القطّاع واستثمره في تكثير عدد أبنية الأسماء، فاستطاع من خلال اللغات المختلفة في كلمتين فقط مثل: (إِصْبع[20]، وتَفْل[21]) أن يولّدَ (ستة عشر بناء مختلفًا)، بل من العجيب أنْ نَجِدَه يولّدَ من كلمة (خَازباز)[22] وحدها (ثلاثة عشر بناء مختلفًا)، والأصلُ في البناء الصرفي أن يكون مشتركًا بين عددٍ من الكلمات، يقول الإستراباذي :" المراد من بناءِ الكلمة ووزنِها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتِها المعينةِ وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه..."[23]

وقد خالف ابنُ القطّاع هذا المبدأ، فكان في كثير من الأحيان يضع مثالًا واحدًا على البناء.

أمَّا الفارابي فلم يذهب مذهب ابن القطّاع ، فكان متحفّظًا في ذِكر غريب الأبنية وشاذّها ، وكان يذكرُ اللغات المشهورة فقط في الكلمة ، ولا يضع لكلِّ لغة بناءً خاصًّا بها كما فعل ابنُ القطّاع ، بل كان يذكرُ الكلمة في بابها وإن كانت هناك لغة تندرج البناء الذي يتحدثُ عنه ذكرها في ترتيبها مع غيرها من الكلمات ، ولم يذكر بناءً إلا وضربَ عليه أكثرَ من مثالٍ، فتَحَقَّقَ عنده شرطُ المشاركة في البناء.

*العوامل المُتَسَبِّبَة في اختلاف بنية الكلمة:

تضافر عددٌ من العوامل الصوتية والدلالية في تكوُّن خصائصَ مميزةٍ لكلِّ لهجةٍ من اللهجات العربية، وقد تحدث الدكتور إبراهيم أنيس وغيرُه من الباحثين عن تلك العوامل التي تسهم في اختلاف بنية الكلمة من لهجة إلى أخرى، ويمكن إجمالُها فيما يلي:

1. ما يتعلق بالمقاطع الصوتية ؛ فهناك من القبائل مَنْ تؤثر المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة[24]، فقبيلة تميم كانت تؤثر تسكين وسط الكلمة المتحرك، فينطقونَ :(خُمُر، وفُرُش، رُسُل...) (خُمْر، وفُرْش، ورُسْل)، وهكذا فغيروا بناء الكلمة من (فُعُلٍ) إلى (فُعْلٍ).
2. القبائل المتحضرة تميلُ إلى تحقيق كلِّ أصوات الكلمة، وإعطاءِ كلِّ صوتٍ حَقَّهُ في النطق، في حين أنَّ القبائل البدويَّة تميل إلى تأثُّرِ الأصوات بعضها ببعضٍ ، وهذا الاختلاف الصوتي من شأنه أن يؤثر في اختلاف بنية الكلمة.
3. أخطاء الأجيال الناشئة وما يترتب عليها، كالتقليد الخاطئ والقياس على ذلك الخطأ، وكذلك أخطاء السمع .
4. موقع الصوت في الكلمة مثل سقوط الهمزة أو حذف بعض الحروف.
5. الإعلال والقلب وتناوب الأصوات بعضها محل بعضٍ.
6. التصحيف والتحريف ووضع الرواة.
7. الاختلاف في أصل اشتقاق الكلمة، مثل كلمة شيطان ، فهناك من يرى أنها على (فَعْلان من شَيَط) وهناك من يرى أنها على (فَيْعَال من شَطَنَ) ومثلُ هذا الخلاف في أصل الاشتقاق يُحدثُ اختلافًا في الأبنية، وقد ورد البناءان عند ابن القطّاع (فَعْلان[25]، وفَيْعَال[26]).

إنَّ الفترة الزمنية التي عاش فيها ابن القطّاع - القرن الخامس، ومطلع القرن السادس الهجري- أتاحت له الاطلاع على مراحل تطور اللهجات العربية من خلال مؤلفات اللغويين قبله، كما أسهم وجوده في الأندلس في احتكاكه مع البيئات غير العربية؛ الأعجميِّ منها والمُسْتَعْرِبِ، فكان احتكاكه باللهجات احتكاكًا تطبيقيًا عمليًّا، ولا شكَّ أنَّ البيئة أثَّرت في ابن القطّاع وفي فَهْمِهِ وإنتاجِهِ العلمي، فلا نعجب – إذن- حينما يتساهل ابن القطّاع في الاعتماد على اللهجات العربية دون تمييز بينها ، فهي – أي اللهجات- على ما فيها من اضطراب، تمثِّل لابن القطّاع جوهر اللغة العربية التي كانت محلَّ تقديسٍ- بوصفها لغة القرآن- واحترامٍ لأهل الأندلس.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنَّ ابن القطّاع لم يُوَثِّق اللغات – اللهجات- التي ذكرها في الكلمة الواحدة، غير أنَّه في كثيرٍ من المواضع يذكرُ أنه سمع الكلمة عن اللّحياني ، وقد لفتَ انتباه الباحث أنَّ اللحياني ، وهو أبو الحسن اللّحياني (ت 220ه) اشتهر برواية النوادر، وما رُوِيَ عنه في كُتُبِ التَّراجِمِ والطَّبقات يجعلنا ننظر باهتمامٍ لِما حكاه اللحياني من شاذِّ اللغات ونوادرها، فقد جاءَ في نُزْهَةِ الأَلِبَّاء :"... حكى أبو الحسن الطوسي، قال: كنا في مجلس اللحياني، وكان عازمًا على أن يُملي نوادر ضعف ما أملى، فقال يومًا: تقول العربُ: "مُثْقَلٌ استعان بذقنه"، فقام إليه ابن السِّكِّيت، وهو حَدَثٌ، وقال: يا أبا الحسن؛ إنما تقول العرب: "مُثْقَلٌ استعان بدَقَيْهِ"، تريد أن الجمل إذا أنهض للحمل وهو مثقل استعان بجنبيه؛ فقطع

الإملاء؛ فلما كان في المجلس الثاني أملى: تقول العرب: "هو جاري مُكاشِري"، فقام إليه ابن السكيت أيضاً فقال: أعزك الله تعالى! وما معنى "مُكاشِري"! إنما هو "مُكاسِري" بمهملة، أي كِسْر بيتي إلى كِسْر بيته. قال: فقطع الإملاء، فما أملى بعد ذلك شيئاً، ويحكى أن اللحياني أول من صَحَّفَ هذا المثل؛ وهو قوله: يا حابلُ اذكرْ حلًّا"، أي يا مَنْ شدَّ الحبل اذكر وقتَ حلّه، فقال: "يا خامِلُ اذكر حلًّا"؛ وهو تصحيف لا وجه له"[27].

ومما يزيد الشكوك حول صحة ما رواه اللحياني من لغة العرب ، أن كتابه الموسوم بـ" النوادر" مفقود ولم يصل إلينا، فلعَلَّ ما رواه من اللغة نال حظَّهُ من التصحيفِ والتحريفِ والوضع.

المبحث الثاني
(أثرُ الأعجميِّ والمُعَرَّبِ في أبنية ابن القطّاع والفارابي)

من أهمّ المصادر التي استقى منها ابنُ القطّاع أبنيتـه- الأعجميُّ والمُعَرَّبُ، فقد ذكرَ ابنُ القطّاع الكثير من الأبنية التي جعلها لأمثلة أعجمية، وربما اقتصر البناء على مثالٍ واحدٍ فقط ، و يكون هذا المثال أعجميًا أو مُعَرَّبًا.

والسؤال الذي ينبغي أن يُطرَحَ هنا؛ هل هناك شروط لعَدِّ الكلمات المُعَرَّبة عربية، أم أنَّ كلَّ المُعَرَّبِ عربيٌّ بلا شروط؟

لقد تحدَّثَ سيبويه في كتابه عن الشرط الذي ينبغي أن يتوافرَ في الكلمة المُعَرَّبة كي تُلحَقَ بالأبنية العربية؛ يقول:"... اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البَتَّة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهَمٌ، ألحقوه ببناء هِجْرَع، وبَهْرَجٌ ألحقوه بسَلْهبٍ، ودينارٌ ألحقوه بدِيماس، ودِيبَاجٌ ألحقوه كذلك..."[28]، فسيبويه يتحدثُ عن وجوبِ وجود نظيرٍ للكلمة الأعجمية المُعَرَّبَةِ في الكلام العربي حتَّى تُلحَقَ بالوزن، وإذا لم يكُن للكلمة نظيرٌ نحو (إبْرَيْسَم) فلا يثبت بها الوزن، وقد أشار الدكتور محمد حسن عبد العزيز إلى هذا الشرط قائلًا إنَّ:"... الأبنية أو الصيغ أو الأوزان تكون عربية إذا جاء على مثالها كلام عربي، وتكون غير عربية إذا لم يجئ على مِثالِها كلامٌ عربيٌ"[29].

وإذا نظرنا إلى ابن القطّاع نَجِدهُ يُخَصِّصُ بابًا في كتاب " أبنية الأسماء والأفعال والمصادر" يتحدثُ فيه عن الأعجمي والمُعَرَّب ، وقد حدَّدَ فيه ثلاثة أنواع من الكلام الأعجمي؛ يقول:" اعلم أن العرب يُلحقون الاسم ببناء كلامهم، وربما غيروا منه ما ليس من حروفهم، وربما غيروه ولم يلحقوه بأبنيتهم، وربما تركوه على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم. فمما غيروه وألحقوه ببناء كلامهم: درهم ودينار... وأما ما غيروه ولم يلحقوه بأبنيتهم: فآجر وإبْرَيْسَم... وأما ما تركوه غير مُغَيَّرٍ فبَقَم وجُرْبزُ وخُراسان... وإنما ذكرنا هذا الباب ليستدل به على ما غير من الأعجمي وألحق بأبنيتهم أو غير ولم يلحق أو ترك على حاله؛ لئلا يوجد شيء من الأعجمية فيظن أنه قد أغفل"[30].

إنَّ ابنَ القطّاع لم يُفرِّق في الواقع بين الأنواع الثلاثة من الأعجمي، والدليل على ذلك أنَّه عَدَّ أبنيةً من الأنواع الثلاثة، وأدخلها في العدد الذي نصَّ عليه في أول كتابه (ألف مثال وخمسمائة مثال)[31] ، فعلى سبيل المثال نجده يذكر الأبنية الآتية (فِعِنْلٍ: فِرِنْدٍ ، فُعْفُلٍ: كُرْكُمٍ ، فُعُلَّة: سُكُرَّكة ، مَفْعِيل: مَنْجَنِيق ، فَنْعَليس: خَنْدَريس ، فَعْلَليل: قَشْعَلِيل ، افْعِيْلل: إبْرِيْسَم....إلخ) فهو لا يُفرِّقُ بين ما ألحقته العرب بأبنيتهم وبين ما لم تُلحِقه ، بل نجده يُثبتُ أبنية لهذه الكلمات التي لم تلحقها العرب بأبنية كلامهم، ولم يأتِ لها نظيرٌ في الكلام العربي.

ومن عجائب ابن القطّاع أيضًا أن نجده يذكر لهجاتٍ مختلفة في الكلمة الأعجمية، ويجعل لكل لغة أو لهجة بناءً خاصًّا بها ، نحو (إفْعَيْلل: إبْرَيْسَم ، وإفْعِيلِل: إبْريسِم)[32]، وذكر في كلمة (مَنْجَنيق)[33] سبع لغات، وجَعلَ لكلِّ لغة بناءً مختلفًا.

ولعلَّ من أسباب تعدُّدِ اللغات في الكلمة الأعجمية؛ أنَّ ابن القطّاع كان يذكر الكلمة الأعجمية بلفظها، ثم يذكر الكلمة بعد أنْ عُرِّبَت؛ فعلى سبيل المثال: ينقسم الكلام الأعجمي كما أشرتُ سابقًا إلى أنواع؛ منها التعريب مع التغيير في الكلمة الأعجمية، إمَّا بإبدال حرفٍ من حرفٍ، أو بإبدال حركة من حركة؛ وعلى هذا جاءت كَلِمَتَا (إبرَيْسَم، وإبْريسِم)، و(دِيبَاج، ودَيْباج)، وربما ذكرَ لغةً غير اللغة التي عُرِّبت بها الكلمة نحو:(سَوْسَن، بتسكين

الواو)، ولكن ابن القطّاع لم يَذكر الكلمة المُعَرَّبة (سَوْسَن) بل ذكرَ الفارسية (سُوسَن على وزن فُوعَل) ، وكذلك...إلخ.

إنَّ الأصلَ في البناء أن يكون مُشْتَرَكًا بين عدد من الكلمات العربية ، لكنَّ ابنَ القطّاع لم يُلْق بَالًا لهذه القاعدة الصرفية مثل غيرها من القواعد التي ضرب بها عرض الحائط ، فنجده يذكر البناء ويضرب له مثالًا واحدًا، ولم يكتفِ بذلك بل يجعل هذا المثال أعجميًا، ويجيب الدكتور محمد حسن عبد العزيز عن السؤال الذي يقول: هل يَثْبُتُ الوزنُ بمثالٍ واحدٍ؟ فيقول:" لا يَثْبُتُ به، وهذا ما ألمح إليه الخليلُ حينَ قالَ في بَقْمٍ : إنما عَلِمْنَا أنَّه دخيلٌ لأنَّهُ ليس للعرب كلمة على بناء (فعَّلٍ)، ولو كانت عربية البناء لوُجِدَ لها نظير. وصَرَّحَ به أبو حَيَّان حين قال عن يوسف ويونس...ولا يثبت به أصلُ بناء ، لأنَّه أعجمي"[34].

وأمَّا الفارابي فقد كان حريصًا في استخدام الأعجمي ، وإن ذكرَ كلمةً أعجمية نصَّ على أعجميتها، ولم يضع للكلمات المُعَرَّبة أو الأعجمية أبنيةً خاصة بها كما فعلَ ابن القطّاع، ولكنه التزم بالنوع الذي ألحقته العرب بأبنيتها؛ فعلى سبيل المثال يذكر في باب (فَعْلٍ):"... والسَّخْتُ: الصُّلْبُ، يُقالُ: غَزْلٌ سَخْتٌ، وهو فارسيٌّ"[35]، وفي الباب نفسه:"... وهو الصَّنْجُ. وهو فارسيٌّ معرَّب،... والقبجُ: الحَجَلُ، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ. والقافُ لا تجتَمعُ مع الجيم في كَلِمَةٍ واحِدَة في كَلام العرب"[36]. وفي باب (فعْلل):" والبرذجُ: السَّيْئُ، وهو فارسيٌّ معرّب... والبهرجُ: الباطل، وهو فارسيٌّ معرَّب أيضاً..."[37]. فالفارابي كان حريصًا أشدَّ الحرص في ذكر المُعَرَّبِ والأعجمي.

وقد لاحظ الباحثُ أنَّ ابن القطّاع صنع صنيعًا غريبًا في تعريب كلمة (نَبَهْرَه) الفارسية؛ فالفارابي ذكرَ (البَهْرج بمعنى الباطل)؛ لأنَّه " مِمَّا وقعَ فيه حذفُ حرفٍ (بهرج) ...فإنَّه مُعَرَّبُ (نَبَهْرَه) وهو الباطل"[38]، أمَّا ابن القطّاع فيقول:" ...وعلى (نَفْعَلٍ) نحو: دِرْهَمٍ نَبَهْرَج للزَّائفِ"[39]، فكانت له طريقته الخاصَّة في التعريب بأن تركَ حذفَ النون في أول الكلمة، وأبدَلَ الهاء الفارسية جيمًا ؛ ودَافِعُهُ – في ظنِّ الباحث- حرصُهُ على التَّفَرُّدِ، والإتيان بالعدد الأكبر من الأبنية.

- **<u>معايير الحكم بأعجمية الألفاظ</u>**:

ويتوقف الباحث الآن عند معايير الحكم بأعجمية الألفاظ؛ وقد فصَّل القولَ فيها الدكتور محمد حسن عبد العزيز ، ونجملها فيما يلي[40]:

- أقوال أئمة اللغة الثقات؛ فليس أمامنا إلا أن نأخذ ما رواه هؤلاء اللغويون الثقات، فالعهد بيننا وبين هذه اللغات طويل ، وقد أصابها ما أصابها من تغييرات أبعدتها عن أصولها، لذا لم يكن أمامنا خيار في قبول روايات الثقات من الأئمة.
- المعيار التاريخي والثقافي، فالاتصال الثقافي والحضاري بين العربِ وغيرهم من العجم يشير إلى ما هو عربي وما هو أعجمي، " قال أبو حاتم في كتاب لحن العامة : واعلم أنَّ كلَّ شيء لا يكون في البادية فهو أعجمي مُعَرَّب إلا قليلًا – ومن ذلك أدوات البَنَّائِينَ والنجَّارين والصنَّاع- فعامَّة أدواتهم بالفارسية"[41].
- عدم وجود جذر عربي ؛ وهذا أقوى دليل استدلَّ به القدماء على أعجمية الألفاظ ، فاللفظ العجمي؛ مثل (زَرَجُون ، واصطبل ...إلخ) ليس له جذر لغوي يحمل معناه.
- مخالفة الأوزان العربية، وقد فصَّلتُ القولَ فيها .
- اجتماع الحروف وتواليها؛ فلعلماء العربية ملاحظات طيبة تتصل بالمسموح به وغير المسموح به من توالي فونيمات العربية من الصوامت، وقد استدلوا بالتواليات غير المسموح بها على أنها ليست عربية ومن ذلك أنهم قالوا:

1. لا تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية، فمتى جاءتا في كلمة فاعلم أنها مُعَرَّبة، من ذلك(القبج، والجوْق).
2. لا تجتمع الجيم والصاد في كلمة عربية، ومن ذلك (الجَّص، والصولجان).
3. وليس في كلامهم زايٌ بعد دال إلا دخيل، من ذلك (الهنداز، والمهندز).
4. وليس في كلام العرب نون بعدها راء ، نحو (نَرجس ، نَوْرَج).

- **<u>التوَهُّمُ وأثره في المُعَرَّب من الأعجمي عند الفارابي وابن القطَّاع</u>**:

قد يكون للتَّوهُّم دورٌ كبيرٌ في وجودِ ألفاظٍ مُعَرَّبَةٍ أو دخيلة من الأعجمي، وقد تحدَّثَ محقق كتابِ (المُعَرَّب من الكلام الأعجمي) عن دور التَّوهُّمِ وأثره في التغييرات التي تَلحقُ الكلمات الأعجمية ؛ ونجملها فيما يلي[42]:

1. **توهُّمُ كون الدخيل جمعًا**: فقد يوافق بناء الدخيل بناءً من أبنية الجمع في العربية فيُظنُّ أنَّه جمعٌ ويُشْتَقُّ منه مفردٌ، ويبقى الدخيلُ في صورته الأصلية للجمع؛ ومن ذلك:

←ما وافقَ بناؤه بناء (فعَاليل)؛ نحو: قِرْميد، وأصله اليوناني (قراميدا) فعُرِّبَ فصار (قراميد) على (فعَاليل)، فتُوُهِّمَ أنه جمعٌ فجاءوا منه بالمفردِ (قِرْمِيد) على (فِعْليل)، وقد وردت كلمة قِرميد عند الفارابي:" القِرْميدُ: واحدُ القراميدِ، وهي: الآجُرُ الكِبارُ"[43].

وربما كان بناء الدخيل قريبًا من (فعَاليل) ، فيُنْقَلُ إلى (فعَالِيل) ثم يُشْتَقُّ منه المفرد. ومن أمثلة ذلك: " قُرْطاس: أصلهُ اليوناني (خرتيس) فنُقِلَ إلى قراطِيس ثم اشتقَّ منه (قُرْطاس). وعلى هذا فقد وردت كلمة (قُرْطاس) عند الفارابي وابن القطّاع.

←ما وافق بناؤه (فعَالِل)؛ نحو: بياذِق، وأصله بيادك بالفهلوية. فعُرِّبَ بياذق بفتح الذال ثم كُسِرَت فصادف ذلك بناء (فعَالِل) ثم اشتقوا منه بَيْذق.

←ما وافق بناؤه أفْعَال؛ نحو (أبْذار) ظنُّوه جمعًا فاشتقوا منه (بذر- بفتح الباء وكسرها)، ولهذا قال الجواليقي: وليس بجمع.

←ما وافق بناؤه أُفْعُل؛ نحو: أفلس، وأصله (أبْلُس)، عُرِّبَ (أفْلُس) ثم سُكِّنَ الحرف الثاني، فوافق بناؤه (أفْعُل) وهو من أبنية الجمع ، فاشتقوا منه (فِلْس) وجمعوه أيضاً على فلوس للكثرة.

←ما وافق بناؤه (فُعُول)؛ نحو: تخوم، وأصله (تَخوما) بالسريانية وهو بفتح الخاء، نقل إلى فُعُول ثم اشتق منه (تَخْم) للمفرد.

2. **تَوَهُّمُ زيادة الألف والنون:** فقد حذفت من أواخِر بعض الكلمات الدخيلة الألف والنون ظنًّا منهم أنها مزيدة للتثنية فقالوا في (دَيْدَبان ، وبهرمان) (دَيْدَب، وبَهْرَم).
3. **تَوَهُّمُ زيادة الواو والنون:** نحو قولهم في (سِرْجِين، سِرْجُون) وفي (فِلسطين، فِلسطون) ظنًّا أن الياء والنون للجمع، وفعلوا عكس هذا في (مَنْجَنون) فقالوا له أيضًا (مَنْجَنين) وأصله (مَنْكَنون) باليونانية، وقالوا (أنْدَرين) اسم موضع، وأصله (أندرون).

وعن كلمة (فِلسْطُون) فإنَّ الباحثَ يرى أنها ليست من التَّوهُّمِ ، ولكنها- كما يرى شيخ النحاة سيبويه- من باب ما سَمَّتْ به العربُ المُذكرَ بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واوًا ونونًا ، وقد تحدَّثَ سيبويه عن هذا النوع قائلًا:" فإذا سميَّت رجلاً برجلين فإن أقيَسَهُ وأجْوَدَهُ أن تقولَ: هذا رَجُلان ورأيتُ رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا

مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين. فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنّسرون وهذه فلسطون. ومن النحويين من يقول: هذا رجلان كما ترى، يجعله بمنزلة عثمان.

وقال الخليل: من قال هذا قال: مسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطينٌ وقنّسرينٌ كما ترى، فإن قلت: هل تقول: هذا رجلينٌ، تدع الياء كما تركتها في مسلمين؟ فإنه إنما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئًا من الأسماء في كلامهم، ومسلمينٌ مصروف كما كنت صارفًا سنيًا"[44].

وعلى هذا فقد جاءت (فِلسْطون) في كلام ابن القطّاع؛ يقول:" (فِعلُّون) قالوا: فِتَكّرون وفِلسْطُون اسم بلد، وفِلسْطِين في حال النصب والجرّ"[45].

4. **تَوَهُّمُ زيادة الألف واللام:** فهناك بعض الكلمات الدخيلة تبدأ بالألف واللام وهما من بناء الكلمة ، ولكنهم ظنّوا أن الألف واللام ليستا من بناء الكلمة فحذفوهما عند التعريب، ومثال ذلك (عِيزار اسم ابن هارون عليه السلام، فهو في العبرية العازار؛ فحُذِفتْ منه "ال" ظنًا منهم أنّها أداة تعريفٍ).
5. **تَوَهُّمُ زيادة الباء في أول الكلمة:** بعضُ الكلمات الدخيلة التي تبدأ بالباء حذفت منها الباء ظنًّا أنها باء الجَرّ؛ ومن ذلك (زَمَاوَرْد وأصلها بزماورد) ، وقد ذكرَ ابنُ القطّاع كلمة (زَمَاوَرْد)؛ يقول:" (فعَاوَلٌ) نحو: زَماوَرْدٍ لضرب من الطعام"[46].
6. **تَوَهُّمُ زيادة كلمة "أبو":** نحو كلمة (أبو قلمون)، فهناك من يحذف (أبو) ويجعلها (قلمون).
7. **حذف النون المتطرفة ظنًا أنّها للتنوين:** عربوا (كردن) الفارسية بمعنى العنق، فقالوا (قرد) بحذف النون .
8. **حذف شطرٍ من الكلمة:** قد تحذف العرب شطرًا من الكلمة الأعجمية المركبة تخفيفًا، ويشير محقق كتاب المُعَرَّب إلى أنَّ كلمة "أدرة قيلة" التي اشتق منها (آدِر- منتفخ الخصية- ومشتقاتها) أصلها كلمة يونانية وأصلها (هدرو كيله) وهو انتفاخ الخصية لانسكاب سائل فيها، وهو مركب من (هِدْرو) أي الماء، و(كيله) بمعنى الورم، فحذفوا منها الشطر الثاني (قيلة) واستعملوا الشطر الأول وهو الأُدْرَة وقالوا للمصاب بها (الآدِر، والمأدور) ولم يُشر إلى عُجْمتِهِ أحدٌ من اللغويين.

أمَّا الشطر الثاني من الكلمة فلم يذهب سدى، فقد شاع في استخدام (القِيلة) بمعنى الأدرة؛ فقد جاء في لسان العرب:" والقَيْلة والقِيلة: الأُدْرةُ. وَفِي حَدِيثِ أَهل الْبَيْتِ: وَلَا حَامِلَ القِيلة، القِيلة، بِالْكَسْرِ: الأُدرة وَهُوَ انْتِفاخُ الخُصْيَة. وَرَمَاهُ اللَّهُ بِقِيلة، مَكْسُورَةٍ، أَي الأُدَر"[47].

وعلى هذا فإن التَّوَهُّم لعب دورًا في دخول ألفاظٍ كثيرة إلى العربية من الكلام الأعجمي، ولكن الغريب أنَّ هذا الجهد الذي بذله علماء اللغة في سبيل ضبط الكلمات الدخيلة ونسجها على منوال الكلمات العربية – لم يلتزم به العامة ، فكانوا ينطقون الكلمات الأعجمية على ما سمعوه من الأعاجم.

المبحث الثالث
(أثرُ حروفِ الزيادة ومواضعِها في أبنيةِ ابن القطّاع والفارابي)

إنَّ من أبرز أسباب زيادة عدد الأبنية عند ابن القطّاع عن الفارابي وغيره من اللغويين، اعتمادَه على مخالفة مواضع الحروفِ الزائدة في الكلمة، فقد حدَّدَ اللغويون مواضعَ بعينها لكلِّ حرفٍ من الحروف الزائدة في بنية الكلمة، وقد خالفَ ابنُ القطّاع جمهورَ اللغويين في بعض هذه المواضع. وفيما يلي يَعرضُ الباحثُ لمعنى حروف الزيادة، ولكلِّ حرفٍ من الحروفِ العشرة، ومواضعها في الكلمة اسمًا أو فعلًا، واستخدام الفارابي وابن القطّاع لحروف الزيادة، وكذلك طُرُق معرفة الزوائد.

يقول ابنُ جني في سرِّ صناعةِ الإعراب :" اعلم أن حروف المعجم تنقسم على ضربين: ضَرْبٌ خفيفٌ، وضَرْبٌ ثقيلٌ، وتختلف أحوال الخفيف منهما، فيكون بعضُه أخفَّ من بعض، وتختلف أيضًا أحوال الثقيل منهما، فيكون بعضُه أثقلَ من بعض. وفي الجملة فأخفُّ الحروف عندهم وأقلُّها كلفة عليهم الحروفُ التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروفُ العشرةُ المسماةُ حروف الزيادة، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام، ويجمعها في اللفظ قولك "اليوم تنساه" وإن شئت قلت "سألتمونيها"، وإن شئت قلت "هويتُ السِّمَّان"[48].

- **مَواضِعُ حروفِ الزِّيادَة**:

حدَّدَ النحاةُ المواضعَ التي يمكن أن تكون الحروفُ العشرةُ زائدةً فيها ، وسوف أوازنُ بين مواضع حروف الزيادة عند سيبويه – بوصفه شيخَ النحاة وإمامَهم- وعند ابن القطّاع والفارابي، وأودُّ أن أشيرَ إلى أنَّ الفارابي لم يتحدث عن مواضع حروف الزيادة بل أجْمَلَ الحديثَ عنها حيث يقول:" (القول في زيادات الأسماء والأفعال) زياداتُ الأسماء: حروفُ المَدِّ واللِّين، والتاء، والهاء، والميم، والنون، واللام، والهمزة. وزياداتُ الأفعال: حروفُ المَدِّ واللِّين، والتاء، والسين، والميم، والنون، والهمزة"[49] فلم يوضِّح مواضع الزيادة كما أنَّه لم يُشِرْ إلى زيادة السين في الأسماء.

- **حروف الزيادة وأثرها في توليد أبنية الأسماء عند ابن القطّاع وما يقابلها عند الفارابي**:

لقد كان لمواضع حروف الزيادة عند ابن القطّاع أثرٌ في وجود صِيَغ غريبة عن المألوفِ من الصيغ الصرفية العربية للأسماء نحو:(فَيْعَلوف ، فُعْلُف، فِيْعِل، فِعِنْقال، فِهِعْقال، يَفاعِيل، يُفاعِلات، مُفْوَعَلّ، مُفْمَعِلّ، مُفْلَعِلّ، فاعِلاع، فُوعِلال، فُعَاعِيل، فُعْلِئ، فُعْثُل، فِنَّعْلُون، فَعَلُوتَى، فُعْلُوس...إلخ) وقد أهملَ الفارابي كثيرًا من هذه الأبنية، وجاء بعضها على بناءٍ مخالفٍ لما ذكرَهُ ابن القطّاع، وفيما يلي أتحدثُ عن بعض تلك الأبنية عند ابن القطّاع وما يقابلها عند الفارابي.

م	الكلمة	وزنها عند ابن القطّاع (رقم الصفحة)	وزنها عند الفارابي (رقم الصفحة)	التعليق
1	صِهْميم	فِهْعِيل (114)	لم يذكر الفارابي هذه الكلمة، ولم يذكر	عدَّ ابنُ القطاع الهاءَ زائدةً في (صِهْميم) ؛ لذا جعلها على (فِهْعيل) ، وقد بحثتُ عن أصل (صِهْميم) فوجدتُ أن

			البناء فِهْعِيل	جمهور اللغويين على أنها من (صَهَمَ)[50]، وعلى هذا فالهاء عندهم أصلية وليست زائدةً، ولم يَقُل بزيادتها غيرُ الجوهريِّ في الصِّحاح:" الصِهْميم: الخالص في الخير والشر، مثل الصَميم، والهاء عندي زائدة..."[51]، وكأن ابنَ القطاع يقتنص النادر ؛ ليزيدَ به أبنيته ، ويتفرَّدَ به.
2	يَأْجَج	يَفْعَلِ (121)	لم يذكرها الفارابي	هنا يتضح الخلاف بين ابن القطّاع وسيبويه في عَدِّ الياء في (يأجج) أصلًا أو زائدة ؛ فسيبويه عدَّها أصلية؛ يقول سيبويه:" وأما يَأْجَجُ فالياء فيها من نفس الحرف، لولا ذلك لأدغموا كما يُدغمون في مُفْعَلٍ ويُفْعَلُ من رَدَدْتُ، فإنما الياء ههنا كميم مَهْدَدَ"[52] ، وأما ابنُ القطّاع فعدَّ الياء زائدة، ولم يُقدِّم تفسيرًا لرأيه.
3	قرَقْوس	فعَلْوس (121)	فعَلُول (78/2)	هنا يظهر الخلاف بين الفارابي وابن القطّاع في عدِّ حرف السين زائدًا أم أصليًا، فالفارابي عدَّه أصليًا فجعل قرَقْوس على (فعَلْول) من (قرْقَسَ) ، أمَّا ابن القطّاع فخالفَ الفارابي وسيبويه في عدِّ السين زائدة.
4	عِنْوان	فِعْوَال (122)	فِعْلان (68/4)	وعلى هذا فإن الفارابي يختلف مع ابن القطّاع في اعتبار حروف الزيادة في كلمة (عِنوان) ؛ أمَّا ابنُ القطّاع فعدَّ الواو والألف زائدتين والنون أصلية لذا جعل وزن الكلمة على (فعوال)، وأمَّا الفارابي فعدَّ الألف والنون زائدتين والواو أصلية؛ لذا جعلها على (فِعْلان).
5	آبَنوس	فاعَلوس (150)	لم يذكرها الفارابي	عَدَّ ابنُ القطّاع السين زائدة في كلمة آبنوس، أمَّا الفارابي فأهمل الكلمة وأهمل بناءها.
6	يَرَنْدَج	يَفْنَعَل	لم يذكرها	عدَّ ابنُ القطّاع كلمة يَرَنْدَج

		(154)	الفارابي	على يَفْنَعَلٍ ، وذكرَ فيها لغة أخرى يرَنْدَج – بكسر الياء- على يفْنَعَلٍ ، فالياء والنون زائدة عنده، أمَّا الفارابي فلم يذكر الكلمة ولا البناء.
7	عِفْريت	فِعْلِيت (158)	فِعْلِيل (75/2)	فابنُ القطّاع يرى أنَّ التاء زائدة ، أمَّا الفارابي فيرى أنَّ التاء أصلية وأصلها الهاء؛ وهو ما أشار إليه بقوله:" والعِفْريتُ: الخبيثُ المارِدُ من الإنْس والجِنِّ. وأصْلُ التّاءِ فيه هاءٌ..."(53). وقد تحَدَّثَ ابنُ السَّراج في الأصول عن كلمتيْ (عِفْريتٍ ، وعِزْويتٍ) فقال:" فالذي بيَّنَ لكَ أنَّ التاءَ زائدةٌ في تنْضُبٍ أنهُ ليْسَ في الكلامِ مثْلُ جَعْفرٍ وكذلكَ التتفلُ لأنَّهم قد قالوا : التَّتْفُلُ فهذا بمنزلةِ ما اشتقَّ منه ما لا تاءَ فيهِ وكذلكَ تُرْتُبٌ وتُدْرَأٌ لأنَّهما مِنْ رَتَبَ ودَرَأَ وكذلكَ جَبَروتٌ ومَلَكوتٌ لأنَّهما مِنَ المُلْكِ والجَبَريةِ وكذلكَ عَفريتٌ لأنَّهُ مِنَ العِفْرِ وكذلكَ عِزْويتٌ لأنهُ ليس في الكلامِ فِعْويلٌ ولا يجوزُ أنْ يكونَ : عزويتٌ (فِعْليلٌ) لأنَّ الواوَ لا تكونُ أصلاً في بَناتِ الأربعةِ..."(54).
8	مُعَلْهَج	مُفَعْهِل (169)	مُفَعْلِل (477/2)	عدَّ ابنُ القطّاع الهاءَ زائدةً في مُعَلْهَج أمَّا الفارابي فعدَّها أصلية من (عَلْهَجَ).
9	مُكْمَهل	مُفْعَهِل (169)	لم يذكرها الفارابي	عَدَّ ابنُ القطّاع الهاء زائدة في مُكْمَهل، أمَّا الفارابي فأهمل الكلمة والبناء.
10	هِزَبْر	هِفْعَل (178)	فِعَلَلٌ (55/2)	عَدَّ الفارابي الهاء أصلية أمَّا ابن القطّاع فعدَّها زائدة، فنتج عن ذلك الخلاف بناءين للكلمة الواحدة.
11	حِيَفْس	فِيَعْل (196)	فِعَلَلٌ (55/2)	جعل الفارابي كلمتي (هِزَبْر، وحِيَفْس) على وزن واحد

				(فِعَلِلٍ)، أمَّا ابنُ القطّاع فجعلَ لكلِّ كلمةٍ منهما بناءً خاصًّا بها باعتبار حروف الزيادة.
12	هَمَلَّع	فمَعَّل (215)	فعَلَّل (88/2)	جعلَ الفارابيُّ الميمَ أصلية في (هَمَلَّع) بينما عدَّها ابن القطّاع زائدة والكلمة عنده من (هَلَعَ)، ولكن ابن القطّاع يعودُ ليذكرَ (هَمَلَّع) في موضع آخرَ من كتابه ولكن على وزن (فعَلَّل)[55]، فهو لا يلتزم بمنهج ثابتٍ في اعتبار حروف الزيادة بل كان شغله الشاغل أن يجمع العدد الأكبر من الأبنية.
13	طِلِخْف (أي شديد)	فِلِعْلٍ (220)	لم يذكرها الفارابي	في كلمة (طِلِخْفٍ) عدَّ ابنُ القطّاع اللام زائدة ، وأهملها الفارابي وأهمل وزنها.
14	دُهْدُنّ	فُعْفُلّ/ فُهْعُلّ (228)	فُعْلُلّ (97/2)	وهنا يلاحظُ الباحثُ أنَّ الاختلاف في حرف الزيادة كان سببًا في توليد ثلاثة أبنية لكلمة واحدة (دُهْدُنٌّ) (فُعْفُلٌّ، فُهْعُلٌّ، فُعْلُلٌّ)، فابن القطّاع لا يلتزم بمنهج ثابتٍ في اعتبار الأصلي والزائد.

فهذه أمثلة يسيرة أردتُ من خلالها أن أوضّحَ مدى تأثير حروف الزيادة في توليد صيغ صرفية مختلفة، كما أردتُ أنْ أوضح أنَّ الفارابي أهملَ كثيرًا من الأبنية التي ذكرها ابن القطّاع.

المبحثُ الرابع
(أثرُ حركةِ حرفِ الإعراب في زيادة عدد أبنية ابن القطّاع)

أجْمَعَ اللغويون على تسمية الحرفِ الأخير من الكلمة بحرفِ الإعراب؛ وحركة الإعراب هي الحركة التي تظهر على آخِر الكلمة وتتغيرُ بتغيُّر العوامل السابقة عليها؛ فكلمة (زَيْد) قد تكون في موضع رفع نحو (جاءَ زَيْدٌ)، أو موضع نصبٍ نحو (ضربتُ زَيْدًا)، أو موضع جرٍّ نحو (مررتُ بزَيْدٍ) فالدَّال هو حرفُ الإعراب وقد تغيَّرَتْ حركتُهُ وفقًا لموقِعِهِ الإعرابي، أمَّا إذا نظرنا إلى حركة الحرفين الآخرين (الزَّاي والياء) فنجدها ثابتة لا تتغير، ولهذا السبب استثنى اللغويون حركة حرفِ الإعراب من وزن الكلمة فكلمة (زَيْدٌ، وزَيْدًا، وزَيْدٍ) وزنها (فعْل)، وقد أشار رضي الدين الإستراباذي إلى هذه المسألة قائلًا:" المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المُرَتَّبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه، فرَجُل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيه عَضُد ، وهي كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم، **وأما الحرف الأخير فلا تُعتبر حركته وسكونه في البناء، فرَجُل ورَجُلاً ورَجُلٍ على بناء واحد، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ، لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه**، وإنما قلنا (يمكن أن يشاركها) لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحِبُكِ – بكسر الحاء وضم الباء – فإنه لم يأتِ له نظيرٌ، وإنَّما قُلنا (حروفها المرتبة) لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن..."[56].

فكلام الإستراباذي يؤكدُ أنَّ حركة حرفِ الإعراب لا تدخل في وزن الكلمة، ومن هنا كان الخلاف بين ابن القطّاع وغيره من اللغويين ، فقد اعتمدَ ابنُ القطّاع في أبنيته على حركة حرفِ الإعراب ليولّدَ عددًا كبيرًا من الأبنية التي تختلفُ في حركة حرف الإعراب؛ مثل (فعْفَلٍ، وفعْفَل) فاعتمدَ على الأسماء المبنية ووضع لها أبنية خاصة تُمَيِّزُها عن أبنية الأسماء المُعربة.

وفيما يلي عرضٌ لبعض هذه الأبنية التي ذكرها ابن القطّاع معتمدًا فيها على اختلاف حركة حرف الإعراب :

م	البناء مصروفًا	المثال	ص	البناء غير مصروف	المثال	ص
1	(فعْفَلٍ)	جَرْجَارٍ	111	(فعْفَال)	عَرْعَارِ	111
2	(فعَالٍ)	أسَاسٍ	118	(فعَال) و (فعَالَ)	قطَاطِ ، هَجَاجَ	118
3	(فعْلٍ)	فهْدٍ	134	(فعْل)و(فعْلُ)و(فعْلَ)	أمْس وأمْسُ وأمْسَ	134
4	(إفْعِلٍ)	إثْمِدٍ	140	(إفْعِلَ)	إصْمِتَ	141
5	(إفْعَلٍ)	إصْبَعٍ	142	(إفْعَلَ)	عَدْنُ إبِينَ	142
6	(أفَاعِلٍ)	أدَابِرٍ	144	(أفَاعِلُ)	أجَارِدُ	145
7	(يَفْعُلٍ)	يَعْفُرٍ	153	(يَفْعُلُ)	يَشْكُرُ ويَعْفُرُ	153
8	(يُفْعُلٍ)	يُعْفُرٍ	153	(يُفْعُلُ)	يُوسُف	153
9	(يُفْعِلٍ)	يُعْفِرٍ	153	(يُفْعِلَ)	يُوسِفَ	153
10	(تُفْعُلٍ)	تُتْفُلٍ	159	(تُفْعُلَ)	تُرْحُمَ	159
11	(تُفْعَلٍ)	تُتْفَلٍ	159	(تُفْعَلُ)	تُنْسَى (اسم بلدة)	159
12	(تُفْعِّلٍ)	تُبُشِّرٍ	161	(تُفْعِّلَ)	تُخَيِّبَ	161

13	(فَعَالٍ)	غَزَالٍ	170	(فعَـــال) (فعَـــالُ) (فعَالَ)	حَذَام، كَرَاءُ، بَدَادَ	171
14	(فاعِلاع)	خَازِبازِ	173	(فاعِلاع) (فاعِلاعُ) (فاعِلاعَ)	خازبـاز، خَازبـازُ، خَازبازَ.	173
15	(فاعُلاعِ)	خَازُبازِ	173	(فاعُلاعِ) (فاعُلاعَ)	خَازُباز، خَازُبازَ	173
16	(مَفْعَلِ)	مَرْحَبِ	161	(مَفْعَلُ) (مَفْعَلَ)	قولهم: جاءَ القومُ مَثْنَـــى ومَوْحَـــدُ، ومَثْنـــــــــى ومَوْحَدَ(مبني على الفتح معدُولٌ)	

إن المُلاحَظ على هذه الأبنية أنَّ ابن القطّاع اعتمدَ على الاسم المبنيِّ فوضع له أبنية خاصة به، مخالِفًا جمهورَ اللغويين في عدم الاعتمادِ على الاسم المبني في الأبنية الصرفية، بل نراه يذكرُ في الاسم المبني نحو (خازباز) عددًا من اللغات، ويخصُّ كلَّ لغةٍ ببناءٍ خاصٍّ بها كما رأينا في الكلمات (خازباز) و(أمس) و(يوسف) في الجدول السابق .

وقد اعتمدَ ابنُ القطّاع أيضًا على أبنية الاسم المقصور والممدود، وفي كثيرٍ من الأحيان يذكر الاسم نفسه مقصورًا مرَّة وممدودًا مرَّة أخرى، ويجعل لكلِّ اسمٍ منهما بناءً خاصًّا به، ومن ذلك:

البناء عند ابن القطّاع	ص	البناء عند ابن القطّاع	ص
(فَعْلَى) نحو:عَوَّى لمنزلٍ من منازل القمر، وهي أيضًا اسمٌ للدُّبُر.	124	(إِفْعِيلَى) نحو: إِهْجِيرَى ، وإِجْرِيَّا للعادة. لا يُعْلَمُ في هذا الوزن غيرهما.	145
(فُعْلَى) نحو: عُوَّى اسمٌ للدُّبُر أيضًا.	124	(أَفْعِلاَ) نحو: أَطْرِقا اسم بلد بالحجاز...	146
(فَعْلاءَ) نحو: عَوَّاء للنَّجْم.	124	(إِفْعِلَى) قالوا: إِجْفِلَى .	146
(فُعْلاءٍ) نحو: خُشَّاءٍ لعظم في أصل الأذن، ومُزَّاءٍ للخمر.	126	(أَفْعَلَى) قالوا هو يدعو الأَجْفَلَى إذا غَمَّ، وأَوْجَلَى اسم موضع لا يُعْلَمُ غيرُها.	146
(فُعَلاءَ) نحو: خُشَشَاءَ.	126	(إِفْعَلَى) قالوا إِيجَلَى اسم موضع.	146
(يُفَاعِلاءَ) نحو: يُنَابِعَاءَ اسم بَلَدٍ لا غَيْر.	155	(يَفَاعِلاءَ) نحو: يَنَابِعَاءَ لغة.	155
(يُفَعَّلَ) نحو: يُرَنَّا للحنَّاءِ.	156	(تَفْعَلاءَ) نحو: هو يمشي التَّرْكَضَاءَ، مِشْيَةٌ فيها تَبَخْتُرٌ.	158
(يَفْعَّلَ) نحو: يَرَنَّى.	156	(تِفْعِلاءَ) نحو: تِرْكِضَاءَ لِمِشْيَةٍ.	158

(يُفْعَّل) نحو: يُرَنَّإٍ.	156	(مَفْعَلى) نحو: مَصْطَكى.	164
(يَفْعَّلٍ) نحو: يَرَنَّإٍ.	156	(مَفْعَلاءَ) نحو: مَصْطَكاءَ.	164
(يُفْعَّالٍ) نحو: يُرَنَّاءٍ بالمدّ عن أبي حنيفة.	156	(مُفْعَلى) نحو: مُصْطَكى	164
(يَفْعَّالٍ) نحو: يَرَنَّاءٍ عنه أيضًا.	156	(مُفْعَلاءَ) نحو: مُصْطَكاءَ.	164

فمن خلال هذه الأمثلة يوضّحُ الباحثُ إحدى الوسائل التي اعتمدَ عليها ابن القطّاع للإكثار من عدد الأبنية الصرفية للأسماءِ في اللغة العربية ، وقد لاحظ الباحثُ أنَّ ابنَ القطّاع قد استخدمَ عددًا من الحيل اللغوية كاستخدامه للأعجمي والمُعَرَّبِ، واستخدامه للغات المختلفة في الكلمة الواحدة وكذلك استخدامه لحركة حرفِ الإعرابِ ومواضع حروف الزيادة – استخدم كلَّ هذه الحيل في كلمة واحدة نحو (مَصْطَكى) فهي كلمة مُعَرَّبة وفيها عددٌ من اللغات بعضها مُعربٌ والآخَرُ مبنيٌّ، وفيها من الحروف الزوائد الميم والألف في (مَصْطَكى)، والميم والهمزة في (مَصْطَكاء). فابن القطّاع كان مُنَفّرًا عن أيةِ وسيلة يستطيعُ من خلالها إضافة بناءٍ إلى أبنية العربية وإن خالفَ الثابتَ من القواعدِ الصرفية، والمأثورَ من أقوال أئمة اللغة – وعلى رأسهم شيخ النحاة سيبويه.

أمَّا الفارابي فكان من المُحافظينَ على المأثور من لغة العربِ، المؤمنين بخصوصية اللغة العربية وتفرُّدِها ، فكان رافِضًا للتوسُّع في تعريبِ ما ليسَ بعربي، وإدخاله في أبنية العربية إلا ما وافقَ بناءً عربيًا ، ولم يَخْرُجْ عن المألوفِ في استخدام مواضع الزيادة؛ لذا نَدُرَتْ عنده الأبنية الشاذة والغريبة مثل (فَعْلَفَ، وفَيْعَلوفٍ، فاعِيلما، فعَلُوس، نَفْعَلِلٍ...إلخ)، ولم يتعاملْ مع أبنية الأسماء المبنية كما فعلَ ابنُ القطّاع؛ ولهذا قلَّ عددُ أبنيته في ديوان الأدب مقارنة بابن القطّاع.

المبحثُ الخامس
(تعريفات ابن القطّاع لأنواع الاسم وأثرها في زيادة عدد الأبنية)

إنَّ الناظِرَ في كتابِ أبنية الأسماءِ والأفعال والمصادر يَشْعُرُ ببعض الخَلْطِ والتَّدَبْدُبِ في تعريفِ ابن القطّاع لأنواع الاسم من حيثُ العدد(أي الاسم الثنائي المكرر، والثنائي المُضاعَف، والثلاثي، والرباعي، والخماسي) ويزيدُ من هذا اللَّبْس أنَّكَ تَجِدُ الاسمَ مُكَرَّرًا وبناءَه في أكثر من موضع، فتجده في أبنية الاسم الثنائي، والثلاثي، وربما في الثلاثي والرباعي، وربما في الثلاثي والخماسي ، بل من العجيبِ أن ترى الاسمَ عند ابن القطّاع ثلاثيًّا ورباعيًّا وخُمَاسِيًّا في آنٍ واحدٍ مثل كلمة (مَنْجِنِيق) فقد وضعها في أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي(57).

وقد يكون البناء مشتركًا بين الاسم الثنائي والثلاثي-مثلًا- أو الثلاثي والرباعي...إلخ، ولكن كيفَ يُعْقَلُ أن يكون البناء الواحد ثنائيًا وثلاثيًا في آن واحدٍ؟ أو ثُلاثيًا ورباعيًا في آنٍ واحدٍ؟ وسف أسُوقُ بعضًا من الأمثلةِ على استخدام ابن القطّاع للأبنية في أكثر من موضع مختلف، ولكن أذكرُ أولًا تعريفات ابن القطّاع للاسم الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي:

م	البناء	الثنائي/ص	الثلاثي/ص	الرباعي/ص	الخماسي/ص
1	(تِفْعَالٌ)	تِجْفافٌ/121	تِجْفافٌ/156		
2	(فعَّالٌ)	قطّاطٌ/125	قذّافٌ/179		
3	(فعَلٌ)	صَمَمٌ/118	جَبَلٌ/135		
4	(فُعَيْلِياء)	مُطَيْطِيـــاء/ 121	مُزَيْقِياء/193		
5	(فُعْلانٌ)	رُمَّانُ/120	دُكّانٌ/183		
6	(فِعْلانٌ)	حِمَّانٌ/120	سِرْحانٌ/184		
7	(فِعَلّى)	دِمَمَّى/128	دِفَقّى/191		
8	(فاعُلّى)	قاقُلّى/122	شَاصُلّى/194		
9	(فعُولى)	دَقُوقى/125	تَنُوفى/194		
10	(فعَوْلى)	ظَرَوْرَى/125	عَدَوْلى/194		
11	(فُعَلِلٌ)		حُدَلِقٌ/229	دُلْذِلٌ/295	
12	(فِعَلٌّ)		هِجَفٌّ/228	فِطَحْلٌ/294	
13	(فَعَلٌّ)		عَبَنٌّ/226	عَبَنٌّ/295	
14	(فعَلْعَلٌ)		صَمَحْمَحٌ/226	زَبَعْبَقٌ/196	
15	(فعَلّلٌ)		هَمَلَّعٌ/228	شَفَلَّحٌ/297	سَفَرْجَلٌ/316
16	(فُعْلُلٌ)		قُطُنُّنٌ/227	قُسْحُبٌ/297	
17	(فُعُلّى)		حُدُرَّى/192	سُقُطْرَى/298	

أولًا: الاسم الثنائي عند ابن القطّاع هو :" ما كان على حرفين من حروف السَّلامة ، ولا تُبالِ أن تتكرَّرَ فاؤه أو عينُه ، أو يُلحقَ بالثلاثيِّ ، أو الرُّباعيِّ، أو الخماسيِّ ، أو السُّداسيِّ ، أو السُّباعيِّ ..."[58].

ثانيًا: الاسم الثلاثي عند ابن القطّاع هو:" ، ما كان على ثلاثةِ أحرُفٍ ، ليسَ فيه حرفُ اعتلالٍ، نحو جَمَلٍ وعَمَلٍ ، ومن الفعل نحو دَخَلَ وخَرَجَ. ولا تُبالِ أن يكونَ فيه زائد ، وتتكرَّرَ فاؤه ، أو عينُه ، أو لامُه، أو يُلحقَ بالرباعيِّ ، أو الخُماسيِّ ، أو السُّداسيِّ ، أو السُّباعيِّ"[59].

ثالثًا: الاسم الرباعي عند ابن القطّاع هو:" ما كان على أربعةِ أحرفٍ ليس منه حَرْفُ اعتلال نحو جَعْفَرٍ وزَبْرَجٍ وبُرْثُنٍ، ومن الفعل نحو دَحْرَجَ وقَرْطَسَ، ولا تُبالِ بعد هذا أن يكون فيه زائدة أو أن تَكرَّرَ فاؤه أو عينه أو لامه أو يُلحقَ بالخماسيِّ أو السُّداسِيِّ أو السُّباعيِّ، فالمكرَّر الفاء نحو دَرْدَبيس، والمكرر العين مثل هَمَّرش، والمكرر اللّام مثل عَبَدْبَدٍ أُلْحِقَ بـ"قرَزْدَق" من الخُماسي، والمزيد مثل حَبَوْكَرَى،الواو والألف زوايد، وقمحدُوَة الواو والهاء زوايد، وعَنْكَبُوت الواو والتاء زوائد، واحرنجام الهمزة والنون والألف زوايد، ومن الفعل نحو قَهْقَرَ، وزَهْزَقَ"[60].

رابعًا: الاسم الخماسي عند ابن القطّاع هو:" ما كان على خمسة أحرفٍ ليس فيه حرف اعتلال؛ نحو: جَحْمَرِش، ولا تُبالِ بعدَ هذا أن يكون فيه زائد أو أن يلحق بالسداسي والسباعي"[61].

فابنُ القطّاع حدَّدَ لنفسهِ منهجًا بأن قسَّم الاسم إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، وأخرجَ من حسابه حروف العلة فكلمة (وَعْد) ثنائية عنده لأنها على حرفين؛ فهو لا يحتسب الواو من بنية الكلمة لأنها من حروف العِلَّةِ، وكذلك فجعل التضعيف بمنزلة الحرف الواحد فكلمة (حَظّ) ثنائية عنده لأنها على حرفين من حروف السلامة (الحاء والظّاء).

والذي لاحظهُ الباحثُ أنَّ ابن القطّاع لم يلتزم بهذا المنهج، فجعلَ بعضَ الأبنية مشتركة بين أكثر من نوع من الأسماء، وفيما يلي بيانٌ ببعض تلك المُخالفات:

فهذه بعضُ الأمثلة التي توضح التداخلَ بين الأبنية عند ابن القطّاع، وكما عرضتُ فقد استخدم ابن القطّاع الكلمة الواحدة في موضعين مختلفين؛ مثل (تِجْفَافٍ) فقد جعلها ثنائيَّةً وثلاثيَّةً، وقد يُكرِّرُ البناءَ نفسه في أكثر من موضع، فنراهُ يجعل البناء (فَعَّل) مُشْتَرَكًا بين الثلاثي والرباعي والخماسي من الأسماءِ.

ويري الباحثُ أنَّ ابنَ القطّاع عَمَدَ إلى وضع هذه التعريفات للاسم الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، ليتسنَّى لهُ تكريرُ البناء الواحدِ في أكثر من موضع؛ ليصلَ في النهاية إلى غايته الأولى؛ وهي الإكثارُ من عددِ الأبنية، غاضًّا بصرَهُ عن كون هذه التعريفات مخالفة للثابتِ من تقسيم اللغويين لأنواع الاسم من حيث أصولُه الثلاثية والرباعية والخماسية وما ألحق بها.

Abstract

Morphological structures between al-Farabi and Ibn al-Qatta' in the light of modern linguistic studies

By Muhammad Tariq Muhammad Abd al-Aziz al-Najjar

This research revolves around the astronomy of morphological research that takes morphological structures as their subject. Linguists have spoken in their books, starting with Sibawayh, on the structures of nouns, verbs and sources, detailing what they say, their number, the rare and common ones. Ishaq bin Ibrahim al-Farabi (d. 350 AH) put The first dictionary arranged according to the morphological structures, in which a lot of the vocabulary of the language (nouns, verbs and infinitives) was placed and monitored under its morphological structures with a complex and tight system, but it did not come to all the structures of the language, so it left more than the number of scholars and the types that they collected. However, Ibn al-Qatta' al-Siqilli (d. 515 AH) wrote a book on buildings, and he stated in his sermon that he could not find a linguist who counted the number of buildings, so he wanted to come up with all of them, and mention what the previous linguists left, so he combined, at the number of buildings and Five hundred and a thousand buildings for nouns, verbs and sources - according to his words, a large number compared to al-Farabi, whose number of buildings did not exceed four hundred buildings.

The researcher weighed between the buildings of Ibn al-Qatta' and the buildings of al-Farabi, trying to search for the reasons for this huge increase, and he reached a number of reasons; Including what is related to the approach that both scholars followed, including what is related to Ibn al-Qatta's use of his own vision in morphological issues, in contrast to the majority of linguists. Arabic buildings in violation of the rules of Arabization, as well as he had his own vision of using the positions of the letters of the increase within the word, so he generated strange buildings such as (Faalous, Fa'alan, Faluof...etc), and Ibn al-Qata' did not stop at this point, and he continued his transgression on the morphological constants, so he placed the morphological constants, definitions of binary, ternary, quatrain, and pentagonal nouns; In order to serve its purpose in increasing the number of buildings.

The researcher has monitored these reasons, and tried to criticize them in the light of the linguistic efforts, represented in the writings of ancient and modern linguists, so that the criticism is based on scientific foundations, and God grants success and help...

الهوامش

([1]) انظر، ابن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق : أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1999 صـ320.

(2) انظر، المصدر السابق، صـ111.

([3]) انظر، المصدر السابق، صـ117،118.

([4]) انظر، سيبويه، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1402ه= 1982م ،237/4.
([5]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ 103.
([6])عبد الغفار حامد هلال، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، د.ط ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، القاهرة، 1979م، صـ77.
([7]) انظر، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م،صـ15.
([8]) سورة الشعراء، من الآية (192) حتى (195).
([9]) سورة النحل ، الآية (103).
([10]) انظر، محمد بهجت قبيسي ، ملامح في فقه اللهجات العربيات، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2001م.
([11])أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ، تحقيق: د محمد علي النجار، ط2 ، المكتبة العلمية، القاهرة، 10/2.
([12])صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ، ط1، دار العلم للملايين، 1960م، صـ64.
([13]) انظر، المصدر السابق، صـ61.
([14]) انظر، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ط1، الناشر: محمد علي بيضون، 1997م، ص28،29.
([15]) انظر، المصدر السابق، صـ29.
([16]) انظر، المصدر السابق، صـ27.
([17]) انظر، إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م صـ139.
([18]) المصدر السابق، صـ139.
([19])أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، إصلاح المنطق، ، تحقيق: محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي ،2002م، صـ132.
([20]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ142.
([21]) انظر ، المصدر السابق، صـ159
([22]) انظر ، المصدر السابق، صـ173 وما بعدها.
([23]) انظر ، رضي الدين الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان 1/1.
([24]) انظر، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، صـ140.
([25]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ183.
([26]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ189.
([27]) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، نزهة الألّبّاء في طبقات الأدباء، ، تحقيق:د. إبراهيم السامرائي ، ط3 ، مكتبة المنار ، الأردن ، 1985م، صـ137،138.
([28]) انظر، سيبويه،الكتاب، 303/4.
([29]) انظر، محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، د.ط ، دار الفكر العربي، القاهرة، ص59.
([30]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ320، وما بعدها.
(31) انظر، المصدر السابق ،صـ92.
([32]) انظر، المصدر السابق، صـ300.
([33]) انظر ، المصدر السابق، صـ301،302،305،317.
([34]) انظر، التعريب في القديم والحديث، صـ 59.
([35]) انظر،الفارابي، ديوان الأدب، 97/1.
([36]) انظر، المصدر السابق، 99/1.
([37]) انظر، المصدر السابق، 23/2.
([38]) انظر، محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، صـ66.

([39]) ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، صـ161.
([40]) انظر، محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، صـ 48، وما بعدها.
([41]) انظر، طاهر الجزائري ، التقريب لأصول التعريب، ، د.ط ، المكتبة والمجلة السلفية، صـ62.
([42]) انظر، أبو منصور الجواليقي، المُعَرَّب من الكلام الأعجمي، ، تحقيق : د/ف. عبد الرحيم، ط1990،1، دار القلم ، دمشق – سوريا، صـ73، وما بعدها.
([43]) انظر،الفارابي، ديوان الأدب، 75/2.
([44])سيبويه، الكتاب، 232/3.
([45])ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ305.
([46])ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ298.
([47])محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب ، ط3، دار صادر ، بيروت، 580/11.
([48])أبو الفتح عثمان بن جني، سِرُّ صناعة الإعراب، ، تحقيق: د. حسن هنداوي، طـ2، دار القلم، دمشق، 1993، 811/2.
([49]) ديوان الأدب، 77/1.
([50]) انظر : الخليل بن أحمد ،العين، (414/3) ، الأزهري تهذيب اللغة، (71/6) ،ابن فارس، مقاييس اللغة، (247/3) . ابن فارس، مجمل اللغة، (544/1) . ابن منظور، لسان العرب، (349/12).
([51]) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، طـ4، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، 1990، 1969/5.
([52]) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، طـ3، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1402هـ= 1982م،313/4.
([53]) الفارابي، ديوان الأدب ، 75/2.
([54]) انظر، أبو بكر بن السّرّاج، الأصول في النحو الأصول في النحو ، ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، طـ4، مؤسسة الرسالة ، بيروت /لبنان، 1999، 242/3.
([55]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ228.
([56]) رضي الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، 1982، 2/1.
([57]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ،صـ168،309.
([58]) ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، صـ109.
([59]) ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ133.
([60]) ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ292.
([61]) انظر، ابن القطّاع ،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، صـ316.

المصادر والمراجع

1. الأزهري، أبو منصور. تهذيب اللغة، د.ط ، مصر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
2. الإستراباذي، رضي الدين . شرح شافية ابن الحاجب تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.
3. ابن الأنباري، أبو البركات(1985م) . نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء، ط3، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي، الأردن، مكتبة المنار.
4. أنيس، إبراهيم(2003م)، في اللهجات العربية، ط3، د. إبراهيم أنيس،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
5. الجزائري، طاهر، التقريب لأصول التعريب. د.ط، الشيخ طاهر الجزائري ، المكتبة والمجلة السلفية.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان: - الخصائص. ط2، تحقيق: د محمد علي النجار، القاهرة، المكتبة العلمية. - سر صناعة الإعراب. طـ2، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم.
7. الجواليقي، أبو منصور(1990م)، المُعَرَّب من الكلام الأعجمي. ط1، تحقيق: د.ف.عبد الرحيم، دمشق – سوريا، دار القلم .
8. الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد(1990م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، بيروت – لبنان ، دار العلم للملايين.

9. ابن السَّرَّاج، أبو بكر(1996م)، الأصول في النحو. ط3، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
10. ابن السِّكّيت، يعقوب بن إسحاق(2002م). إصلاح المنطق ، تحقيق: محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي .
11. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(1982م)، الكتاب ط3، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ، مكتبة الخانجي.
12. الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة (1960م). ط2، بيروت، دار العلم للملايين.
13. الصقلي، ابن القطّاع، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر(1999م). تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، مصر، مطبعة دار الكتب.
14. عبد العزيز، محمد حسن. التعريب في القديم والحديث، د.ط، مصر، دار الفكر العربي.
15. الفارابي، إسحاق بن إبراهيم. د.ط، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مصر، مجمع اللغة العربية.
16. ابن فارس، أحمد: - مجمل اللغة (1986م). ط2، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- مقاييس اللغة ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها(1910م)،القاهرة، المكتبة السلفية.
17. الفراهيدي، الخليل بن أحمد(2003م). العين، ط1، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية.
18. قُنَيْسي، محمد بهجت(2001م). ملامح في فقه اللهجات العربيات، ط1، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع.
19. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر.
20. هلال، عبد الغفار حامد(1979م). أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، د.ط، القاهرة، دار الطباعة المحمدية بالأزهر.